المملكـة المغربيـة

الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء

كلمة السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والمـاء والبيئـة المكلفة بالماء

أشغال ورشة انطلاق الدراسات لإعداد عقد الفرشة المائية للحوز-مجاط

مراكش 19 دجنبر 2014

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد والي جهة مراكش- تانسيفت-الحوز،
السادة العمال،

السيد رئيس جهة مراكش- تانسيفت-الحوز،
السادة رؤساء المجالس المنتخبة،
السادة الكتاب العامون،
السيدات والسادة رؤساء المصالح الخارجية،
حضرات السيدات والسادة

إنه لشرف كبير أن أساهم إلى جانبكم، اليوم، في افتتاح أشغال ورشة انطلاق الدراسات لإعداد عقد الفرشة المائية للحوز- مجاط.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد والي جهة مراكش تانسيفت الحوز على تفضله باستضافة فعاليات هذه الورشة الهامة، وعلى الدعم المتواصل الذي مافتئ يقدمه لوكالة الحوض المائي لتانسيفت.

والشكر موصول للسادة العمال، وللسيد رئيس الجهة ولكافة رؤساء وأعضاء الهيئات المنتخبة ولمختلف المتدخلين والشركاء، على حسن تعاونهم مع وكالة الحوض المائي لتانسيفت ، من أجل تفعيل التدابير الهادفة إلى إرساء تدبير مندمج وتشاركي للموارد المائية، وتوفير الحاجيات المائية اللازمة والكافية لمواكبة الطفرة التنموية التي تعرفها جهة تانسيفت الحوز، التي حظيت دائما باهتمام السلطات العمومية، من خلال انجاز السدود الكبرى لتعبئة الموارد المائية، ومنشآت التحويل، وكذلك، إنجاز التجهيزات الهيدروفلاحية بهدف الاستثمار الجيد للإمكانيات المتوفرة، وخدمة النمو السوسيو اقتصادي بالمنطقة.
ويتم العمل، حاليا، بكل جدية ومسؤولية، على تجويد حكامة هذا القطاع ، بوصفه قطاعا حيويا واستراتيجيا، وذلك من خلال عدد من الإجراءات والتدابير المرتكزة على تصور علمي واضح ، وإعمال الحكامة الجيدة في تدبيره ، وعقلنة استغلال الموارد المائية المتاحة.

حضرات السيدات والسادة

كما تعلمون، تعتبر الموارد المائية الجوفية إحدى أهم مكونات الرصيد الوطني المائي حيث تشكل حوالي 20 % منه وتلعب دورا مهما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تساهم في تزويد 90 بالمائة من

الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، وري 40 بالمائة من المساحات السقوية.

لكن، وللأسف الشديد، فإن الاستنزاف المفرط، بل الجائر أحيانا، للموارد المائية الجوفية، يترتب عنه، سنويا، عجز يقدر بمليار متر مكعب. وهو الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الأجيال المقبلة في تأمين حاجياتها الضرورية من الماء.

إن هذه الوضعية المقلقة تسائلنا جميعا في الصميم، وتدعونا لأن ندق ناقوس الخطر، من أجل اتخاذ كل ما يلزم لإعادة النظر في المنظومة العامة لاستغلال المياه الجوفية، وإعمال حكامة جيدة كفيلة بضمان استدامة المخزون المائي الجوفي، بوصفه ثروة وطنية لا تقدر بثمن ومخزونا استراتيجيا يلجأ إليه في فترات الجفاف.

وتعتبر الفرشة المائية للحوز مجاط مثالا حيا لما سبق التنبيه إلى مخاطره، إذ أنها تصنف ضمن الفرشات المائية التي تعاني من الاستغلال المفرط وغير المعقلن، مما يجعلنا نسجل عجزا سنويا يناهز 100 مليون متر مكعب.

إن ذلك هو ما يدفعنا، جميعا، إلى أن نسارع إلى إعادة ترتيب الأولويات، بشكل تشاوري وتشاركي، وبروح عالية من المسؤولية الوطنية، من أجل انخراط قوي للجميع في عقلنة وترشيد استغلال هذا المخزون، حفاظا على حق الأجيال في التمتع بالحق الإنساني والدستوري في الولوج إلى الماء، وضمانا لديمومة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على هذا المورد المائي، باعتبارها مفتاحا رئيسيا لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة يستفيد منها جميع الأفراد كما جميع المجالات.

من هذه المنطلقات النبيلة، نعتبر عقد الفرشة إحدى أهم الآليات المتاحة لتحقيق الغايات المعلنة، على اعتبار أنها تشكل تعاقدا جماعيا يلزم كافة مستعملي هذا المورد المائي بالمبادئ والأهداف والتوجهات العامة والمجالية للاستغلال والساعية إلى ضمان استدامتها.

حضرات السيدات والسادة

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي ترجمتها الإجراءات الحكومية في وضع إستراتيجية وطنية تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكن من جهة أخرى، من وضع آليات للمحافظة على الموارد المائية من الانعكاسات السلبية للمتغيرات المناخية والتلوث والاستغلال المفرط للماء، وعملا بمضمون الدورية المشتركة حول منهجية إنجاز عقد الفرشات المائية، يأتي تنظيم هذه الورشة لإعطاء الانطلاقة لأشغال إعداد عقد الفرشة المائية للحوز-مجاط، التي تجسد التدبير التشاركي للموارد المائية على الصعيد المحلي، حيث سيتم، بإشراك جميع المتدخلين من سلطات ومنتخبين ومستعملي المياه الجوفية ، التدارس على نطاق واسع لكل الجوانب التنظيمية والتقنية والمالية والتحسيسية، التي من شأنها أن تساعد على إعادة التوازن لهذه الطبقة المائية من أجل ضمان تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب واستمرار النمو الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، وتثمين هذه الموارد المائية باستعمال مزروعات أقل استهلاكا للماء وذات قيمة إضافية عالية. وتحدد الدورية الوزارية المشتركة حول منهجية انجاز عقد الفرشات المائية، متم سنة 2016 كآخر أجل للمصادقة والشروع في تفعيلها.

حضرات السيدات والسادة

تقتضي المنهجية المعتمدة لإعداد هذا العقد، إشراك جميع المتدخلين عن طريق تنظيم لقاءات تشاورية على صعيد كل إقليم، وبهذه المناسبة ندعو الجميع إلى الانخراط في هذا الورش الكبير للتعريف بهذه الإشكالية ووضع تصورات واضحة مبنية على التشاور لوضع لبنة أخرى في مسلسل التنمية الشاملة للمنطقة.

وبهذه المناسبة نود تأكيد الوزارة على مواصلة تفعيل كل الأوراش الهادفة لضمان الأمن المائي لهذه الجهة بهدف مواكبة الطفرة التنموية التي تعرفها في جميع المجالات وذلك من خلال تعبئة الموارد المائية السطحية بواسطة السدود. أو من خلال دعم برامج اقتصاد الماء وحسن استعماله وكذا

اللجوء إلى الموارد غير التقليدية وعلى رأسها إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها.

ولن تفوتني الفرصة دون أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الحكومة الألمانية وإلى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) على الدعم المالي والتقني لقطاع الماء بصفة عامة وللورش الواعد الذي نحن بصدد إطلاقه اليوم.

وفقنا الله لما فيه خير هذه الجهة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصر الله وأيده. و السلام عليكم ورحمة الله.